أكد أن اللجنة المكلفة عقدت 14 اجتماعاً مع عدة جهات

الملا : لا شبهات رشاوى في صفقات «الإيرباص» مع «الكويتية»

ورود أسماء وسيطين لبناني وفرنسي وعمولات في تقرير محكمة كولومبيا يكشف عن شبهات الطائرات العسكرية

تبين أن «الكويتية» تعاقدت مع إيرباص لشراء 15 طائرة «320 نيو» وعدد 5 «350» واستبدلتها بطائرات «330 / 800»

المصيبة والكارثة في الأخطاء الإدارية الجسيمة غير المسبوقة التي رصدتها اللجنة في الشركة

هناك فوضى إدارية تحصل في «الكويتية»، واللجنة اتخذت قراراتها بالإجماع

بدر الملا خلال حديثه للصحافيين

أكد رئيس لجنة التحقيق البرلمانية في شبهات الرشاوى في صفقات طائرات الإيرباص ، والتجاوزات المالية والادارية في شركة الخطوط الجوية الكويتية النائب بدر الملا ، أن اللجنة أنهت خلال اجتماعها أمس من تقريرها النهائي متضمنا التوصيات ، بعد أن عقدت 14 اجتماعا مع ممثلي الخطوط الجوية الكويتية وديوان المحاسبة ونزاهة والطيران المدني والهيئة العامة للاستثمار وغيرها من جهات.

ونوه الملا بدور ديوان المحاسبة والفرق العاملة فيه، التي التمس احترافا في عملها بإظهار الشبهات والتجاوزات سواء في القطاع النفطي أو في الخطوط الجوية الكويتية، مثمنا دور كل من رئيس الديوان ونائبه بإنجاز هذا التقرير.

أضاف أن اللجنة كلفت للتحقيق في شبهات رشاوى في صفقة الايرباص ، وقد شرعت اللجنة بفحص نتائج مكتب «الأس او فو» البريطاني والذي نتج عنه صدور حكم محكمة «كران كورت» بالتسوية بين المكتب البريطاني والايرباص ، ورأينا تقرير المكتب الفرنسي وحكم محكمة كولومبيا.

وأوضح الملا أن حكم محكمة كران كورت ذكر أن دولة الكويت من ضمن 15 دولة ستفحص ، ولكنه أشار إلى انه تم التركيز على 7 دول لم تكن من ضمنها الكويت ، وأكد وجود شبهات في خمس دول وليس من ضمنها الكويت. وشدد الملا على ان اللجنة ارتأت انه لا يوجد أي شيء يتعلق بصفقات طائرات الخطوط الجوية الكويتية ، لكنها وجدت في تقرير محكمة كولومبيا فيما يتعلق بصفقات طائرات هليكوبتر، لذلك أوصت بتكليف «نزاهة» بالمتابعة الدولية بهذا الشأن مع شركة إيرباص والمكتب البريطاني والفرنسي والأميركي للتحصل على أي مستندات تساعدنا بهذا الشأن.

وفيما يتعلق بالملاحظات المالية والإدارية بشأن الخطوط الحوية الكويتية ، لفت الملا إلى أن هناك ملاحظات مالية وإدارية عديدة على الشركة فيما يتعلق بصفقات الإيرباص ، فقد تبين أن «الكويتية» تعاقدت مع ايرباص لشراء 15 طائرة «320 نيو» وعدد 5 طائرات «350» واستبدلتها بطائرات «330 / 800» ولنا ملاحظات على ابرامها.

وأوضح أن أولى هذه الملاحظات أنه لم يكن هناك التزام بما انتهت إليه الدراسات الاستشارية وتغير المتطلبات من حين لآخر أدت إلى تنوع اسطول الخطوط وما يتبعه من تكاليف عالية، مبينا أن الشركة تعاقدت ايضا على شراء 10 طائرات «بوينغ 777» بتكلفة 152 مليون دولار للطائرة واعادة بيع 5 طائرات منها بربح وبقيمة 162 مليون دولار.

أضاف أن «الايرباص» عرضت اقتراحا على «الكويتية» نهاية 2018 وبداية 2019 باستبدال خمسة طائرات 350 بثمانية طائرات 330 / 800 ونحن باللجنة بعد لقاء المختصين رفضنا بالاجماع هذا العرض نظرا لصعوبة بيع هذه الطائرات ولانها غير مرغوبة عالميا ولا توجد دول متعاقدة عليها وبعض الشركات الخاصة ترفض استخدامها.

وذكر الملا ان اللجنة ارتأت استعجال «الكويتية» في تجهيز طائرات ايرباص 321 التي طلبتها قبل الموافقة ما ترتب عليه تكلفة مالية تقدر بواقع 215 الف دولار وعند رفض ايرباص للصفقة اضطرت الكويتية للترسية مع الشركات التي تعاقدت معها.

وأكد ان هناك تأخيرا من قبل شركة ايرباص بتسليم 3 طائرات ما استدعى شروع الكويتية بتأجير طائرات ما كلف الشركة أموالا كبيرة مقابل قبولها تعويض أقل من التكلفة من الايرباص بواقع 880 ألفا، مشيرا إلى أن اللجنة أوصت بالمطالبة الودية أولا من الإيرباص بالتعويض عن التكاليف والخسائر التي لحقت الكويتية نتيجة التأخير أو اللجوء للقنوات القضائية في حال الرفض.

وكشف الملا أن اللجنة أوصت أيضا بإحالة موضوع بيع محرك طائرة من أصل 8 طائرات خرجت عن الخدمة وأربعة محركات إلى نزاهة دون تقييم وأخذ أي إجراءات سليمة بقيمة 45 ألف دينار على الرغم من أن قيمته مليون دينار.

ونوه بأن الاتفاقية الموقعة مع شركة (سبنسر ستيوارد) لاختيار الرئيس التنفيذي لشركة الخطوط الجوية الكويتية لم تقم بعملها بشكل سليم ولم تلتزم بشروط الإعلان بل وافقت على ترشيح الرئيس التنفيذي السابق للشركة على الرغم من عدم امتلاكه مؤهلا جامعيا، مبينا أن الكتاب الذي أتى به الرئيس التنفيذي السابق يتعلق بقرار تنظيمي باعتبار هذا المؤهل جامعي ولكن في المقابل هناك كتاب من التعليم العالي يفيد بأن هذه الشهادة لم تعادل مؤهلا جامعيا.

وأكد أن اللجنة وجدت فروقات ومواد مفقودة من مخزون الشركة الفائض الموجود لدى شركة التسويق (فازيرو) بقيمة 6.5 مليون تتعلق بقطع غيار موجودة في مدينة سياتل الأميركية ولقطع غيار طائرات موجودة قبل الغزو الغاشم وطائرات خرجت من الخدمة بعد التحرير وكان هناك إدراجا لمخصصات من أجل إيصالها لقيمة صفر، مبينا أن اللجنة أوصت باستمرار المكتب القانوني بالخارج في متابعة هذا الأمر.

وأوضح أن اللجنة أثبتت وجود مخالفة بعدم الإفصاح عن صرف مكافأة شهرية لرئيس مجلس إدارة الشركة، كما اكتشفت اللجنة وجود مبالغ مودعة بحسابات في الهند وبنغلاديش تصل قيمتها إلى 24 مليون دينار ظلت محبوسة في هذين البنكين دون أن يتم استجلابهم إلى خزانة الشركة في الوقت الذي فيه الشركة بحاجة إلأى هذه المبالغ مما اضطرها إلى الاقتراض، مبينا أن هذه المبالغ تم توريدها ولكن فرق العملة أدى إلى خسارة بقيمة 750 ألف دينار تقريبا.

وقال الملا إن اللجنة رصدت أمرا آخر يتعلق بإعادة المتقاعدين الذين خرجوا وحصلوا على شيك ذهبي بمناصب أعلى ورواتب أعلى، وأكثر من ذلك خالفت الشركة القانون بعدم مخاطبة المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية، موضحا أن مؤسسة التأمينات اعتبرت أن الخدمة لهؤلاء مستمرة وطالبتهم بإعادة الرواتب التأمينية ودفع خصم كقسط تأميني من الرواتب التي يتقاضونها من شركة الخطوط الجوية الكويتية.

وبين أن شركة الخطوط الجوية الكويتية اعترفت بهذا، وكانت تدفع هذه الرواتب عن طريق الصندوق وليس عن طريق تحويلات بنكية لأنهم كانوا يعلمون بالخطأ، مشيرا إلى أن اللجنة أوصت بأن تتحمل الشركة كلفة المطالبات المالية للتأمينات الاجتماعية.

ورأى أن المصيبة والكارثة في الأخطاء الإدارية الجسيمة غير المسبوقة التي رصدتها اللجنة في الشركة، معتبرا أنها أخطاء غير مسبوقة في القطاعات الحكومية.

وأوضح أنه بعد الاستعانة بتقرير لجنة تقصي الحقائق وتوجيه الأسئلة البرلمانية والمعلومات والمستندات الواردة تبين حصول مخالفات متعددة منها توظيف بعقود موقتة لموظفين غير كويتيين تجاوزا الـ 65 عاما، والتوظيف بوظائف ليس لها وصف وظيفي، وتحويل موظفين على العقد الشامل بدون ضوابط وبزيادات تثقل كاهل الشركة من الناحية المالية.

وأفاد بأن اللجنة رصدت مخالفات في التعيين برواتب مرتفعة لا تتناسب مع المؤهلات والخبرة وبالمخالفة لجدول الرواتب، وتضمين العقود الجديدة المعتمدة لتنظيم المتقاعدين شروط جديدة غير مألوفة، بالإضافة إلى جملة من التعيينات المخالفة لموظفين من عدة جنسيات داخل وخارج الكويت وبرواتب عالية.

وقال الملا إن هناك فوضى إدارية تحصل في شركة الخطوط الجوية الكويتية، واللجنة اتخذت قراراتها بالإجماع، وهناك خلل جسيم في الشركة وقرار وزير المالية باستبدال مجلس الإدارة السابق كان قرارا سليما بسبب قبولهم بهذه الأخطاء الإدارية وعدم مواجهة الإدارة التنفيذية بهذه الأخطاء الجسيمة.

وطالب مجلس إدارة شركة الخطوط الجوية الكويتية الجديد بإعادة التقييم الإداري والمالي داخل الشركة ويعيد الثقة لهذا الأسطول ويعطي الحقوق لأصحابها داخل الشركة.

/https://www.alraimedia.com/article/1501560/محليات/أخبار-محلية/التحقيق-البرلماني-في-الكويتية-يكشف-عن-شبهات-في-صفقات-طائرات-هليكوبتر

وضع «كورونا»

وتيرة هذا الوباء ، وما تستوجبه من اتخاذ جميع وسائل الحيطة والحذر ، والالتزام الجاد بالاشتراطات الصحية لتجنب أسباب العدوى وانتشار المرض .

وعقب اطلاعه على توصيات اللجنة الوزارية ل «طوارئ كورونا» ، قرر مجلس الوزراء التأكيد على حصول الركاب القادمين إلى دولة الكويت ، شهادة فحص PCR من المختبرات المعتمدة والمربوطة بنظام وزارة الصحة ، وذلك دون الإخلال بجميع الضوابط المعتمدة لدخول الوافدين إلى البلاد.

كما وافق المجلس على إعادة فتح منفذ العبدلي البري لعمليات التصدير ، وتكليف وزارة الداخلية بالتنسيق مع كل من «وزارة الصحة – الإدارة العامة للجمارك ، لتنفيذ القرار.

من جهة أخرى أحيط مجلس الوزراء علما بتوصية لجنة الشئون الاقتصادية ، بشأن ملامح إطار الميزانية العامة للدولة للسنة المالية 2020 – 2021.

وبحث مجلس الوزراء شؤون مجلس الأمة ، حيث استعرض بهذا الصدد ما انتهت إليه جلسة مجلس الأمة المنعقدة بتاريخ 22 – 9 – 2020 ، إثر مناقشة الاستجوابين الموجهين لسمو رئيس مجلس الوزراء من كل من النائبين عبد الكريم الكندري والحميدي السبيعي ، واللذين تم دمجهما ومناقشتهما في وقت واحد ، من تقدم 10 من النواب بطلب عدم التعاون مع الحكومة ، والذي سيتم التصويت عليه في جلسة خاصة غد الأربعاء .

على صعيد السياسة الخارجية ، أعرب مجلس الوزراء عن أسفه البالغ للعمليات العسكرية الدائرة بين أرمينيا وأذربيجان، في منطقة ناغورنو كاراباخ ، داعيا طرفي النزاع إلى الوقف الفوري لتلك العمليات ، واللجوء إلى الحوار وإفساح المجال أمام الجهود الدبلوماسية لتحقيق الحل السياسي لذلك الصراع ، بما يجنب البلدين الدمار ويحقن دماء شعبيهما ، وذلك في إطار مبادئ القانون الدولي وقرارات الشرعية الدولية.

كما رحب مجلس الوزراء بالاتفاق الذي تم التوقيع عليه ، بين الحكومة اليمنية وجماعة الحوثي لتبادل الأسرى، معربا عن أمله بأن يقود هذا الاتفاق إلى تفاهمات جديدة لتبادل جميع الأسرى والمعتقلين اليمنيين قريبا ، ومؤكدا دعمه للجهود المقدرة التي يبذلها مبعوث الأمين العام إلى اليمن مارتن غريفيث ، في الوصول إلى هذا الاتفاق الذي يأتي تنفيذا لما جرى الاتفاق عليه في ستوكهولم ، بالتعاون مع الرئاسة المشتركة للجنة الإشرافية واللجنة الدولية للصليب الأحمر .

الصحية تطالب

ورفع نسبة التكويت إلى 50% ، على أن يتم رفعها 5% سنويًا خاصة وأن نسبة العمالة الوطنية في دول الخليج أعلى من نظيرتها في الكويت.

وأكد حماد أن وزير النفط أبدى تعاونه مع اللجنة وموافقته على زيادة هذه النسبة وهذا يسجل له، مضيفًا أن اللجنة سوف تتابع مطالب العمالة الوطنية في القطاع النفطي الخاص حتى يتم تنفيذها.

من جهته قال عضو اللجنة النائب د. حمود الخضير إن وزير النفط د. خالد الفاضل ، أكد للجنة العمل على دراسة أوضاع العاملين في القطاع النفطي الخاص من أجل وضع لائحة تنظم عملهم ، وتتضمن مساواتهم في البدلات مع نظرائهم في القطاع الحكومي.

ولفت إلى أن اللجنة اقترحت تعديل اللائحة الداخلية للقطاع النفطي ، لإيجاد هيكل تنظيمي خاص لهؤلاء العاملين ، والذي يبلغ عددهم 14 ألف عامل تقريبًا.

وأوضح الخضير أن الوزير الفاضل تعهد برفع نسبة التكويت تدريجيًا ، إلى أن تصل إلى العدد المطلوب لإحلال العمالة الوطنية في هذا القطاع الحيوي المهم.

الغانم

أبلغه عدم اكتمال نصاب اجتماع اللجنة ، بسبب إصابة بعض أعضائها بمرض كورونا.

أضاف : « هذا ليس عذرًا لهم، وعلى اللجنة أن تجتمع وترفع تقريرها سواء بالموافقة أو الرفض، مشددا على أن فض دور الانعقاد وفض دور الانعقاد لا يعني عدم التمكن من مناقشة هذا الموضوع ، بل سيناقش بإذن الله سواء في اجتماع غير عادي وفق الإجراءات الدستورية واللائحية المتبعة ، وليحسم الأمر بالتصويت».

وأشار إلى أن هناك العديد من المشاورات واللقاءات بين مقدمي القوانين المتعلقة بالبدون ، لتقريب وجهات النظر المتباعدة بين القوانين المطروحة.

وقال الغانم : هناك 3 قوانين شبه متشابهة إلى حد كبير، ونحن نريد العنب وليس الناطور، ونريد قانونًا يحافظ على هويتنا الوطنية ، ويضع حلًا جذريًا لهذه المشكلة ، ولا نسعى لظلم أي فئة مهما كانت ، بعكس ما يحاول البعض أن يشيعه لأنه هو المستفيد من الأوضاع الحالية .

وأكد أن القانون يجب أن يكون واضحًا، وأن مشكلة البدون يجب أن تنتهي بحلول جذرية، وأن الهوية الوطنية ليست سلعة تباع وتشترى، وأن هناك مستحقين مظلومين وفق الأوضاع الحالية.

وقال رئيس مجلس الأمة : « أدعو الجميع قبل أن يبدي رأيه في أي قانون على الأقل أن يقرأه، لأنه تصلني بعض الاستفسارات وأقرأ بعض التعليقات التي تدل بوضوح جلي بأنهم لم يطلعوا أو يقرأوا هذا القانون».

أضاف : « هناك أناس لديها ملاحظات سواء مؤيدة أو معارضة ونحن في دولة ديمقراطية ويحسم الموضوع بالتصويت في مجلس الأمة، وعندما نتحدث عن مشاورات فما يتم الاتفاق عليه يقلل من هذه الخلافات لكن ما هو مختلف عليه ولم يتم التوافق بشأنه يحسم بالتصويت داخل قاعة عبد الله السالم».

ودعا أعضاء لجنة الداخلية والدفاع ، إلى الإسراع في الانتهاء من قانون البدون ورفعه للمجلس بأسرع وقت ممكن ، حتى يتسنى الدعوة لاجتماع غير عادي لمناقشة هذا القانون.

من جهة أخرى، أعلن الغانم توجيهه دعوة لحضور الجلسة الخاصة التي ستعقد اليوم الثلاثاء ، والتي سيتم خلالها مناقشة المداولة الثانية لقانوني الإفلاس وهيئة شؤون الزراعة ، إضافة إلى قوانين الإدارة العامة للتحقيقات والخطوط الجوية الكويتية والتركيبة السكانية وذوي الإعاقة.

أضاف الغانم» اليوم الثلاثاء سأوجه الدعوة للجلسة الخاصة التي ستعقد غدا الأربعاء ، ويعتمد على ما انتهت منه اللجان التي عقدت الإثنين ، فسأعلن اليوم الثلاثاء إن شاء الله عن مواضيع جلسة الأربعاء ، «.

وردًا على سؤال صحفي بشأن إجراءات الحضور للجلسة ، ذكر الغانم أنه بانتظار انتهاء كامل المسحات حيث ستقوم وزارة الصحة بإرسال كشف بالمسموح لهم حضور الجلسة وغير المسموح ، لهم بسبب الإجراءات الصحية البروتوكولية، مضيفًا : « ستخبر وزارة الصحة والمجلس المصابين بذلك، وإن شاء الله يوم الخميس سيكون فض دور الانعقاد».

الصحة

اللازمة 7865 حالة.

وذكر أن عدد المسحات التي تم القيام بها خلال ال24 ساعة الماضية بلغ 2865 مسحة ، ليبلغ بذلك مجموع الفحوصات 738783 فحصا.

وجدد السند دعوة المواطنين والمقيمين لمداومة الأخذ بكل سبل الوقاية ، وتجنب مخالطة الآخرين والحرص على تطبيق استراتيجية التباعد البدني .

الملا : لا شبهات

أن عقدت 14 اجتماعا مع ممثلي الخطوط الجوية الكويتية وديوان المحاسبة ونزاهة والطيران المدني والهيئة العامة للاستثمار وغيرها من جهات.

ونوه الملا بدور ديوان المحاسبة والفرق العاملة فيه، التي التمس احتراف في عملها بإظهار الشبهات والتجاوزات سواء في القطاع النفطي أو في الخطوط الجوية الكويتية، مثمنا دور كل من رئيس الديوان ونائبه بإنجاز هذا التقرير.

أضاف أن اللجنة كلفت للتحقيق في شبهات رشاوى في صفقة الايرباص ، وقد شرعت اللجنة بفحص نتائج مكتب «الأس او فو» البريطاني والذي نتج عنه صدور حكم محكمة «كران كورت» بالتسوية بين المكتب البريطاني والايرباص ، ورأينا تقرير المكتب الفرنسي وحكم محكمة كولومبيا.

وأوضح الملا أن حكم محكمة كران كورت ذكر أن دولة الكويت من ضمن 15 دولة ستفحص ، ولكنه أشار إلى انه تم التركيز على 7 دول لم تكن من ضمنها الكويت ، وأكد وجود شبهات في خمس دول وليس من ضمنها الكويت. وشدد الملا على ان اللجنة ارتأت انه لا يوجد أي شيء يتعلق بصفقات طائرات الخطوط الجوية الكويتية ، لكنها وجدت في تقرير محكمة كولومبيا فيما يتعلق بصفقات طائرات هليكوبتر، لذلك أوصت بتكليف «نزاهة» بالمتابعة الدولية بهذا الشأن مع شركة إيرباص والمكتب البريطاني والفرنسي والأميركي للتحصل على أي مستندات تساعدنا بهذا الشأن.

وفيما يتعلق بالملاحظات المالية والإدراية بشأن الخطوط الحوية الكويتية ، لفت الملا إلى أن هناك ملاحظات مالية وإدارية عديدة على الشركة فيما يتعلق بصفقات الإيرباص ، فقد تبين أن «الكويتية» تعاقدت مع ايرباص لشراء 15 طائرة «320 نيو» وعدد 5 طائرات «350» واستبدلتها بطائرات «330 / 800» ولنا ملاحظات على ابرامها.

وأوضح أن أولى هذه الملاحظات أنه لم يكن هناك التزام بما انتهت إليه الدراسات الاستشارية وتغير المتطلبات من حين لآخر أدت إلى تنوع اسطول الخطوط وما يتبعه من تكاليف عالية، مبينا أن الشركة تعاقدت ايضا على شراء 10 طائرات «بوينغ 777» بتكلفة 152 مليون دولار للطائرة واعادة بيع 5 طائرات منها بربح وبقيمة 162 مليون دولار.

أضاف أن «الايرباص» عرضت اقتراحا على «الكويتية» نهاية 2018 وبداية 2019 باستبدال خمسة طائرات 350 بثمانية طائرات 330 / 800 ونحن باللجنة بعد لقاء المختصين رفضنا بالاجماع هذا العرض نظرا لصعوبة بيع هذه الطائرات ولانها غير مرغوبة عالميا ولا توجد دول متعاقدة عليها وبعض الشركات الخاصة ترفض استخدامها.

وذكر الملا ان اللجنة ارتأت استعجال «الكويتية» في تجهيز طائرات ايرباص 321 التي طلبتها قبل الموافقة ما ترتب عليه تكلفة مالية تقدر بواقع 215 الف دولار وعند رفض ايرباص للصفقة اضطرت الكويتية للترسية مع الشركات التي تعاقدت معها.

وأكد ان هناك تأخيرا من قبل شركة ايرباص بتسليم 3 طائرات ما استدعى شروع الكويتية بتأجير طائرات ما كلف الشركة أموالا كبيرة مقابل قبولها تعويض أقل من التكلفة من الايرباص بواقع 880 ألفا، مشيرا إلى أن اللجنة أوصت بالمطالبة الودية أولا من الإيرباص بالتعويض عن التكاليف والخسائر التي لحقت الكويتية نتيجة التأخير أو اللجوء للقنوات القضائية في حال الرفض.

وكشف الملا أن اللجنة أوصت أيضا بإحالة موضوع بيع محرك طائرة من أصل 8 طائرات خرجت عن الخدمة وأربعة محركات إلى نزاهة دون تقييم وأخذ أي إجراءات سليمة بقيمة 45 ألف دينار على الرغم من أن قيمته مليون دينار.

ونوه بأن الاتفاقية الموقعة مع شركة (سبنسر ستيوارد) لاختيار الرئيس التنفيذي لشركة الخطوط الجوية الكويتية لم تقم بعملها بشكل سليم ولم تلتزم بشروط الإعلان بل وافقت على ترشيح الرئيس التنفيذي السابق للشركة على الرغم من عدم امتلاكه مؤهلا جامعيا، مبينا أن الكتاب الذي أتى به الرئيس التنفيذي السابق يتعلق بقرار تنظيمي باعتبار هذا المؤهل جامعي ولكن في المقابل هناك كتاب من التعليم العالي يفيد بأن هذه الشهادة لم تعادل مؤهلا جامعيا.

وأكد أن اللجنة وجدت فروقات ومواد مفقودة من مخزون الشركة الفائض الموجود لدى شركة التسويق (فازيرو) بقيمة 6.5 مليون تتعلق بقطع غيار موجودة في مدينة سياتل الأميركية ولقطع غيار طائرات موجودة قبل الغزو الغاشم وطائرات خرجت من الخدمة بعد التحرير وكان هناك إدراجا لمخصصات من أجل إيصالها لقيمة صفر، مبينا أن اللجنة أوصت باستمرار المكتب القانوني بالخارج في متابعة هذا الأمر.

وأوضح أن اللجنة أثبتت وجود مخالفة بعدم الإفصاح عن صرف مكافأة شهرية لرئيس مجلس إدارة الشركة، كما اكتشفت اللجنة وجود مبالغ مودعة بحسابات في الهند وبنغلاديش تصل قيمتها إلى 24 مليون دينار ظلت محبوسة في هذين البنكين دون أن يتم استجلابهم إلى خزانة الشركة في الوقت الذي فيه الشركة بحاجة إلأى هذه المبالغ مما اضطرها إلى الاقتراض، مبينا أن هذه المبالغ تم توريدها ولكن فرق العملة أدى إلى خسارة بقيمة 750 ألف دينار تقريبا.

وقال الملا إن اللجنة رصدت أمرا آخر يتعلق بإعادة المتقاعدين الذين خرجوا وحصلوا على شيك ذهبي بمناصب أعلى ورواتب أعلى، وأكثر من ذلك خالفت الشركة القانون بعدم مخاطبة المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية، موضحا أن مؤسسة التأمينات اعتبرت أن الخدمة لهؤلاء مستمرة وطالبتهم بإعادة الرواتب التأمينية ودفع خصم كقسط تأميني من الرواتب التي يتقاضونها من شركة الخطوط الجوية الكويتية.

وأفاد بأن اللجنة رصدت مخالفات في التعيين برواتب مرتفعة لا تتناسب مع المؤهلات والخبرة وبالمخالفة لجدول الرواتب، وتضمين العقود الجديدة المعتمدة لتنظيم المتقاعدين شروط جديدة غير مألوفة، بالإضافة إلى جملة من التعيينات المخالفة لموظفين من عدة جنسيات داخل وخارج الكويت وبرواتب عالية.

وقال الملا إن هناك فوضى إدارية تحصل في شركة الخطوط الجوية الكويتية، واللجنة اتخذت قراراتها بالإجماع، وهناك خلل جسيم في الشركة وقرار وزير المالية باستبدال مجلس الإدارة السابق كان قرارا سليما بسبب قبولهم بهذه الأخطاء الإدارية وعدم مواجهة الإدارة التنفيذية بهذه الأخطاء الجسيمة.

وطالب مجلس إدارة شركة الخطوط الجوية الكويتية الجديد بإعادة التقييم الإداري والمالي داخل الشركة ويعيد الثقة لهذا الأسطول ويعطي الحقوق لأصحابها داخل الشركة.

/https://www.alraimedia.com/article/1501560/محليات/أخبار-محلية/التحقيق-البرلماني-في-الكويتية-يكشف-عن-شبهات-في-صفقات-طائرات-هليكوبتر

المالية

في تصريح بمجلس الأمة عقب الاجتماع ، إن مشروع القانون جيد وأن الحكومة تأخرت فيه كثيرًا وهو يهدف إلى دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة وأيضًا الشركات الأخرى بما يساعد في تنشيط الاقتصاد.

أضاف أن الاجتماع تم بحضور وزيرالمالية براك الشيتان ووزير التجارة والصناعة خالد الروضان، وممثلين عن البنك المركزي وهيئة الاستثمار والصندوق الوطني لرعاية وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة واتحاد مصارف الكويت والجمعية الاقتصادية.

وبين أنه تم الاستماع لرأي الحكومة والجهات التي حضرت الاجتماع ، وسيتم على هامش جلسة اليوم الثلاثاء ، التصويت على التقرير النهائي للجنة بشأن مشروع القانون وإحالته للمجلس

رضا : اعتماد

بإصدار قانون الجزاء والتي تنص على «ويكفي الرضاء الصادر مقدمة من ولي النفس أو الأم إذا كانت إرادة المريض غير معتبرة قانون، ولا حاجة لأي رضاء إذا كان العمل الطبي أو الجراحي ضروري إجراؤه في الحال، أو كان المريض في ظروف تجعله لا يستطيع التعبير عن إرادته وكان من المتعذر الحصول على موافقة مسبقة وفقا لأحكام هذه المادة».

الاتحاد الأوروبي

وقال مسؤول السياسة الخارجية بالاتحاد الأوروبي جوزيب بوريل في بيان ، إن التكتل ينظر "بخيبة أمل وقلق لاستقالة رئيس الوزراء المكلف مصطفى أديب ، والملابسات التي أدت إلى قراره".

أضاف : "على القيادات في لبنان التوحد وبذل كل ما بوسعها لتشكيل الحكومة بسرعة ... التشكيل السريع للحكومة سيكون ضروريا أيضا للتوصل إلى اتفاق مطلوب بشكل عاجل مع صندوق النقد الدولي".

عشرات القتلى

المتنازع عليها.

ويسيطر على إقليم ناغورنو كراباخ، الموجود داخل أراضي أذربيجان، ومُعترف به دوليا على أنه جزء منها، الأرمن الذين يديرون شؤونه بأنفسهم بدعم مالي وعسكري كبير من أرمينيا، منذ توقفت حرب الانفصال في عام 1994.

وقالت السلطات الانفصالية هناك إن 15 جنديا قتلوا الإثنين. وكانت قد أعلنت يوم الأحد عن مقتل 31 من جنودها، وإصابة أكثر من 100 شخص، كما وأبلغت عن 16 قتيلا في صفوف الجيش يوم الأحد.

وأضافت أنها استعادت بعض المواقع التي فقدتها.

وقالت أذربيجان إن 26 مدنيا أصيبوا في قصف أرمني عنيف. وذكرت في وقت سابق ما لا يقل عن خمس وفيات.

وأعلنت الدولتان أرمينيا وأذربيجان بالفعل التعبئة العامة والأحكام العرفية في بعض المناطق.